

مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي "ولاية أدرار نموذا"

ضمن محور رهانات القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

ط. د ضمضة سعاد¹

ط. د ميموني بلقاسم²

Abstract :

The objective of this study is to determine the status of agriculture and the status of the agricultural sector in the national economy. To reach this goal, a number of statistics were presented indicating the development of agriculture in Algeria and its contribution to the gross national product. As well as presented to the reality of the agricultural sector in the state of Adrar and the most important programs of support given to farmers in the state.

Keywords: Agriculture, Agricultural Sector, Adrar State.

المخلص:

تهدف هاته الدراسة إلتبيانوضعية الفلاحة ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وللوصول إلى هذا الهدف تم تقديم جملة احصائيات تبين تطور الفلاحة في الجزائر ومدى مساهمتها في الناتج الوطني الإجمالي. وكذا تم تقديم لواقع القطاع الفلاحي بولاية أدرار وأهم برامج الدعم الممنوحة للفلاحين بالولاية.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، القطاع الفلاحي، ولاية أدرار.

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي بالجزائر قطاعا هاما وحساسا في التنمية الاقتصادية، وذلك للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي، الاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، وليتمكن القطاع الفلاحي من تحقيق هذا الدور الهام، قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتجارية في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم والتشجيع للقطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية، النباتية والحيوانية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية المراد دراستها على النحو التالي:

" ما الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي كبديل للمحروقات في تطوير ونمو الاقتصاد الجزائري وبولاية أدرار خاصة؟"

ومن خلال الإشكالية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الفلاحية؟

¹ جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: damdema.souad@univ-adrar.dz

² جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: mimounibadr3@gmail.com

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي بولاية أدرار وما هي البرامج المقدمة لتحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الولاية؟

أهداف البحث:

- تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية لواقع الاقتصاد الفلاحي بالجزائر بعرض واقعه خلال الفترة 2011-2015.
- تسليط الضوء على القطاع الفلاحي كاستراتيجية تنموية للتخفيف من التبعية الغذائية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- معرفة البرامج المسطرة لتنمية القطاع الفلاحي بولاية أدرار.

منهج البحث:

- اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على تعريف الفلاحة والتنمية الفلاحية في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الإحصائية للوقوف على واقع القطاع الفلاحي بالجزائر وولاية أدرار بالخصوص.
- #### خطة البحث:

للإمام بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية تتمثل في:

- المحور الأول: الفلاحة والتنمية الفلاحية.
- المحور الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- المحور الثالث: دور القطاع الفلاحي في التنمية بولاية أدرار.
- المحور الأول: الفلاحة والتنمية الفلاحية.

أولاً: مفهوم التنمية الفلاحية

قبل الوقوف على مفهوم التنمية الفلاحية حري بنا الإشارة لمفهوم الفلاحة والتي هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنباتات والحيوانات وتتوفر على إنتاج ينفع الإنسان منها الغذاء ... وتنقسم على قسمين الفلاحة التقليدية والفلاحة العصرية وتتجلى أهمية الفلاحة في توفير الغذاء وتوفير الشغل وتنشيط القطاعات الاقتصادية كالتجارة والصناعة.

وتعرف التنمية الفلاحية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنى وهيك القطاع الفلاحي، مؤدية على الاستخدام الأفضل للموارد الفلاحية المتاحة لرفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي.³

³ عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967، ص 22.

ومن أجل مواجهة الوضع الاقتصادي الحالي والذي كثيرا ما يتأثر بالصدمات الاقتصادية، ثم على المستوى العالمي فتح حوار للبحث عن بدائل تمكن دول العالم من الاستمرار في تحقيق رفاه اقتصادي مقبول، مع ضرورة ضمان حق الأجيال القادمة للظفر بنصيبها منه في ظل ظروف بيئية مقبولة.

ثانيا: أهمية التنمية الفلاحية

تكمن أهمية تحقيق التنمية لفلاحية في كونها تمثل المحور المهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال النتائج التي تسعى لتحقيقها والتمثلة في الآتي:¹

1- الدور الاجتماعي ويتمثل في: توفير الغذاء، المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريفي والحضري، توفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية، الحد من الهجرة نحو المدن، الحفاظ على عادات وتقاليد القرية بتنفيذ المشاريع التنموية التي تدفعهم للاستقرار وزيادة ارتباطهم بالأرض.

2- الدور الاقتصادي يتمثل في: المساهمة في الناتج القومي، تمويل القطاعات التنموية الأخرى كالتعليم والصحة وغيرها، بالمدخرات المالية من الإنتاج الزراعي، وتوفير المواد الخام للقطاع الصناعي والزراعي.

3- الدور البيئي: الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال، تقنين استخدام المدخرات الفلاحية لضمان إنتاج غذائي صحي وآمن، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التنمية الفلاحية إلى تحقيق تحسينات ملموسة وقابلة للقياس في رفع الحالة المعيشية لفقراء الريف خلال فترة قصيرة.

ثالثا: التنمية الفلاحية في الجزائر²

تميزت التنمية الفلاحية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، والإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي، سواء قبل التسعينيات أو بعدها، وهذا بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية، فكان الاهتمام بالقطاع الصناعي والاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية، وإهمال القطاع الزراعي الذي يتوفر على مجموعة من المقومات التي تجعله يحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية.

ولكن انخفاض أسعار البترول والعجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني وارتفاع أسعار السلع الغذائية والفلاحية في الأسواق العالمية، دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بتوفير كل الإمكانيات والدعم

¹ محمد علي داهش، زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، 2004.

² عائشة كيجلي، حدة فروحات، مساهمة سياسة الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017، ص 177.

اللازم له، خاصة بداية من الألفية الثالثة، بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة له، أين تم تخصيص أغلفة مالية هامة للنهوض بالقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وهذا ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم 01: تطور مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) الوحدة مليار دينار

برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)	برنامج توطيد النمو (2010- (2014)	
525	8705	21214	إجمالي الأغلفة المالية
65.4	300	1000	نصيب القطاع الفلاحي
12.46	3.45	4.71	النسبة المخصصة للقطاع الفلاحي

المصدر: عائشة كبحلي، حدة فروحات، مرجع سابق، ص 179.

إلا أنّ الواقع للأسف يبين فشل القطاع الفلاحي في تغطية الطلب الوطني على المنتجات الفلاحية خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية، أين يلاحظ زيادة اعتماد الجزائر على الأسواق الخارجية وبدرجات خطيرة لتلبية الاحتياجات الوطنية، بالرغم من سلسلة الإصلاحات المتعاقبة التي شهدتها هذا القطاع منذ الاستقلال تحت عناوين مختلفة (تسيير ذاتي، ثورة فلاحية، إعادة الهيكلة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)، والتي تسعى الدولة من خلال تقديم الدعم للقطاع الفلاحي لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ذات الطابع الاستراتيجي، بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية.

المحور الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

أولا: مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني

لقد زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أنّ أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر.¹

الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتميز بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، وينقسم إلى قسمين إنتاج زراعي وإنتاج حيواني، حيث:²

انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بـ 4,2 نقطة مئوية لتبلغ 1,8% مقابل 6% في سنة 2015. بتدفق للثروة المنتجة قيمته 2140,3 مليار دينار، وتمثل الفلاحة نسبة 16,4% من القيمة المضافة

¹ عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2010/08، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 25.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 22-24.

للاقتصاد الحقيقي (15,6% في سنة 2015)، لكنها لم تساهم في 2016 إلا بواقع 6,5% في نموها وبـ 6,3% في نمو إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 22,9% و 16,7% على التوالي في 2015. خص التباطؤ في نمو الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية، عدا الانتاجات البستانية، مع بعض الاختلافات حسب نوعية المحاصيل، كانهخفاضات في الانتاج أو تباطؤات في توسعها.

انخفض انتاج الحبوب من 37,6 مليون قنطار في 2015 إلى 34,3 مليون قنطار في 2016، إي بانخفاض نسبته 8,8%، وخص هذا التراجع في الإنتاج محاصيل الحبوب الأساسية خاصة القمح الصلب واللين (-4,1% و -21,1% على التوالي) والشعير 10,7%.

عرف أيضا انتاج الحمضيات انخفاضا معتبرا قدره 10,4%، حيث انتقل من 13,4 مليون قنطار في 2015 إلى 12 مليون قنطار في سنة 2016.

انخفض انتاج الحليب بـ 5,3% حيث انتقل من 3,8 مليار لتر في 2015 إلى 3,5 مليار لتر في 2016.

على عكس منتجات الحبوب والحمضيات وإنتاج الحليب، التي انخفضت كمياتها المنتجة، لم تعرف إنتاجات الزيوت واللحوم إلا تباطؤات بسيطة. وبالرغم من تراجع وتيرة إنتاج الزيوت منتقلة من 35,4% في 2015 إلى 7,7% في 2016، فإن حجم الإنتاج بلغ 7 مليون قنطار في 2016 مقابل 6,5 مليون قنطار سنة 2015. وكونه الأقل اعتمادا على تقلبات تساقط الأمطار، تميز الإنتاج البستاني بتحسن معدل نموه، الذي انتقل من 1,4% في 2015 إلى 5,1% في 2016، وخص هذا الأداء تقريبا جميع المحاصيل لاسيما البطاطا والطماطم.

بلغت الكميات الاجمالية المنتجة 131 مليون قنطار في 2016، مقابل 124,7 مليون قنطار في 2015. حسب المحصول، بلغ انتاج البطاطا 47,8 مليون قنطار في 2016 مقابل 45,4 مليون قنطار في 2015، أما فيما يخص انتاج الطماطم والبصل، فقد احتفظا تقريبا بنفس وتيرتي التوسع، مع زيادات بـ 6,3% و 10% على التوالي، مقابل 7,1% و 9,2% في 2015.

ثانيا: مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي

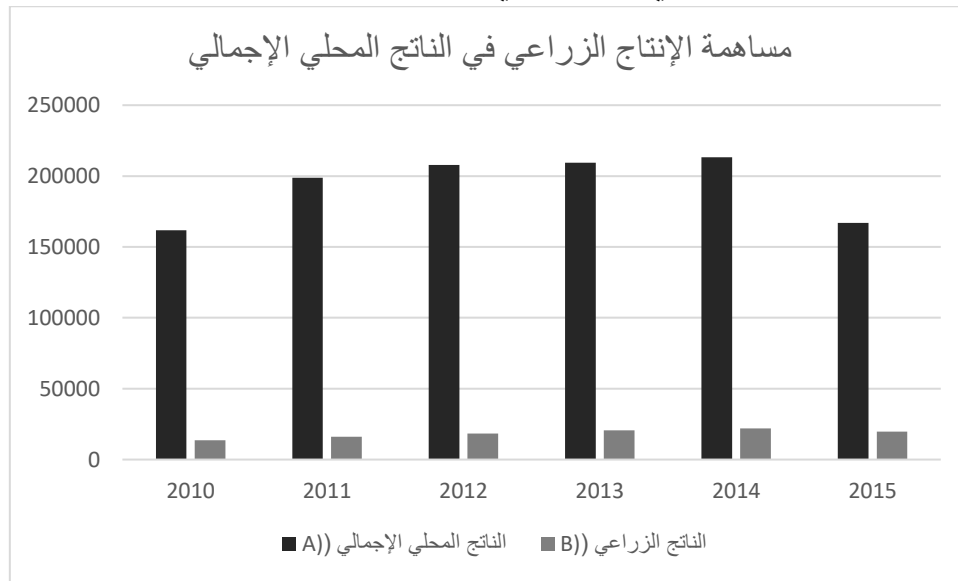
يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المنتجة في الجزائر، وتتبع هذه الأهمية في كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس التباين في الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الجزائر لعدم توازن القطاع إذ ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى، بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. ويمكن تبين ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي القيمة مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي (A)	161734	198769	207822	209416	213343	166894
الناتج الزراعي (B)	13644	16110	18334	20573	21966	19718
نسبة B من A	8.4	8.1	8.8	9.8	10.2	11.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة للكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية.

ويمكن توضيح الجدول السابق في الشكل التالي:



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم 02

نلاحظ من هذا الجدول والشكل أن: الناتج الزراعي في تطور ملحوظ من سنة لأخرى إلا أنه شهد انخفاضا في سنة 2015 وهذا راجع للعوامل الاقتصادية التي عرفتها البلاد، إلا أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الوطني تأرجحت نسبته بين الزيادة والنقصان ولا زالت ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات، وهذا ما يعكس ارتفاع الواردات الجزائرية من المنتجات المكونة لهذا القطاع.

ثالثا: مساهمة الفلاحة في التجارة الخارجية

1- مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات: ينعكس حجم الصادرات على مدى نمو وتطور الاقتصاد الوطني،

كما تعكس مساهمة قطاع الزراعة في الصادرات على مدى وصول الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي

وعلى مدى تخصص كل بلد، والذي يوجه فائضه نحو التصدير، والجدول التالي يبين تطور الصادرات

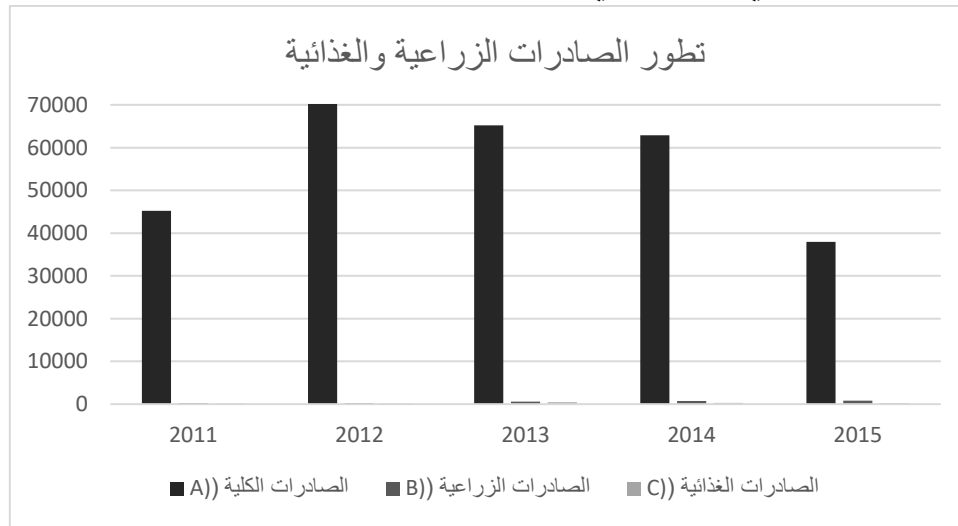
الزراعية والغذائية للفترة 2011-2015:

الجدول رقم 03: تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية القيمة مليون دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الكلية (A)	45189	76711	65181	62884	37951
الصادرات الزراعية (B)	208	208	568	772	795
الصادرات الغذائية (C)	116	116	406	323	192
نسبة B من A	0.4	0.2	0.8	1.2	2.09
نسبة C من B	55.7	55.7	71.4	41.8	24.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة للكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية.

ويمكن توضيح الجدول السابق في الشكل التالي:



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم 03

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن الصادرات الكلية في تطور مستمر من سنة لأخرى مع انخفاض في سنة 2015 بسبب تدهور أسعار البترول، أما الصادرات الزراعية فهي في حالة التطور ويعود السبب لجملة الإصلاحات المستمرة التي شهدها القطاع.

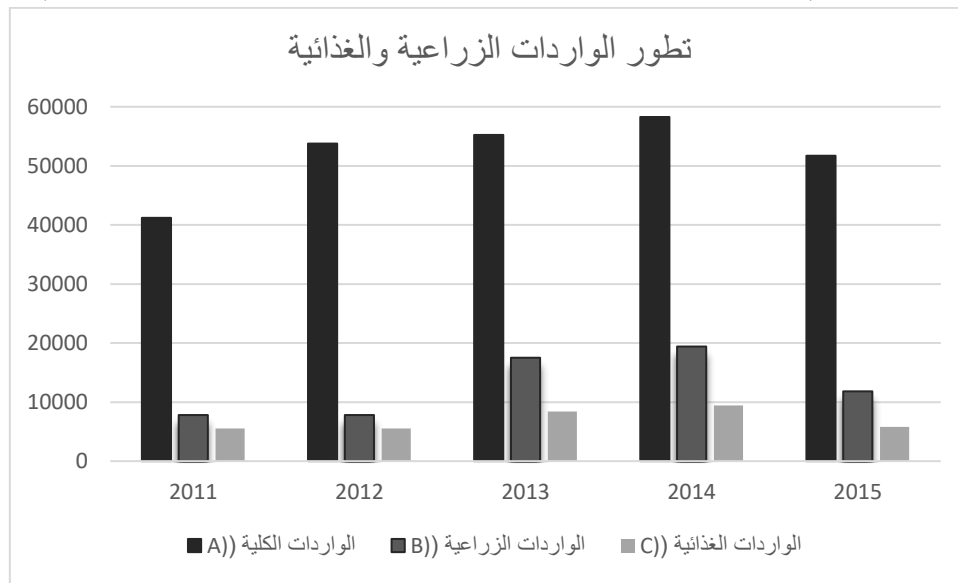
2- مساهمة الزراعة في تخفيف الواردات:

رغم الإصلاحات العديدة التي شهدها القطاع الزراعي في الجزائر، نظرا لأهمية هذا القطاع، إلا أنه لا يستطاع تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالرغم من تحقيق الإنتاج الزراعي زيادات خلال الفترة 2011-2015، إلا أنها لم تصل لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات خاصة الغذائية منها والتي تكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة نظرا لارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب المحلي عليها، ويمكن بيان تطور الواردات الزراعية والغذائية للفترة 2011-2015 في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم 04: تطور الواردات الزراعية والغذائية القيمة مليون دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات الكلية (A)	41192	53782	55213	58274	51733
الواردات الزراعية (B)	7827	7827	17517	19409	11791
الواردات الغذائية (C)	5515	5515	8428	9427	5794
نسبة B من A	19	14.5	31.7	33.3	22.7
نسبة C من B	70.4	70.4	48.1	48.5	49.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة للكتاب السنوي للإحصاءات العربية الزراعية.



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم 04.

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أنّ الواردات الجزائرية تطورت من سنة إلى أخرى لتشهد انخفاضا في سنة 2015، ونفس الملاحظة بالنسبة للواردات الزراعية والغذائية التي تعرف احتلال مركزا مهما من الواردات الزراعية وهذا ما يؤكد تبعية الجزائر من حيث الغذاء للدول الأجنبية.

3- الميزان التجاري للقطاع الزراعي:

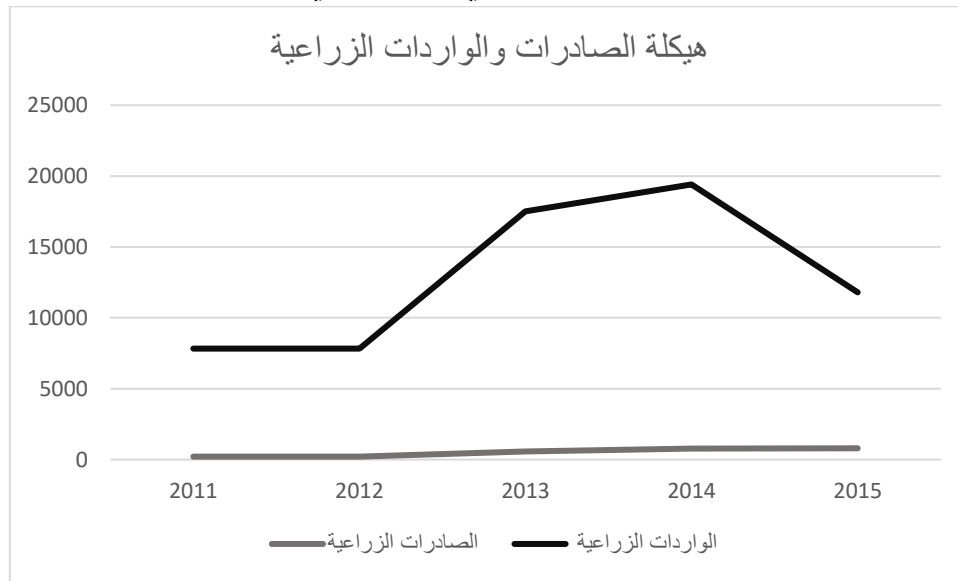
على الرغم من الإصلاحات العديدة التي قامت بها السلطات الجزائرية للنهوض بالقطاع الزراعي إلا أنّ الميزان التجاري الزراعي بقي يحقق عجزا، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 05: تطور الميزان التجاري الزراعي من 2011-2015 القيمة مليون دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الزراعية	208	208	568	772	795
الواردات الزراعية	7827	7827	17517	19409	11791
الميزان التجاري	7619-	-7619	-16949	-18637	-10996

المصدر: بالاعتماد على الجدولين 03-04.

ويمكن بلورة قيمة الصادرات والواردات الزراعية في الشكل التالي:



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم 05

من خلال الجدول يتبين لنا أنّ الميزان التجاري الزراعي حقق عجزا على طول الفترة من 2011 إلى 2015، على الرغم من نمو الصادرات الزراعية إلا أنّ عجز الميزان الزراعي لم يحقق أي تحسن، كما نلاحظ من خلال الشكل الفرق الكبير بين الواردات الزراعية والصادرات الزراعية، وهو ما يفسر العجز الكبير في القطاع الذي لم يستطيع تغطية احتياجات السكان بالرغم من الإصلاحات العديدة التي شهدها هذا القطاع.

رابعا: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة بتحسين إمداداتها الغذائية، إذ يعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات الاقتصادية، الخدماتية والاجتماعية عرضة للمشاكل، وذلك بحكم ما تنطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في التخلف التقني والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة أو بحكم ما يحيط بها ويؤثر فيها من عوامل ومتغيرات تكون عرضة لها باستمرار، حيث يمكن حصر هذه المشاكل فيما يلي:

- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أما المستثمرين، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار، البيروقراطية، ضعف الخدمات الإدارية... الخ

- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل انجاز العمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز.
- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات، أسمدة، بذور، أعلاف... الخ).
- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية.
- عدم وضوح السياسة الفلاحية في المدى الطويل.
- الاهتمام بالاستثمار في القطاعات الأخرى (صناعة، خدمات... الخ).
- نقص العمالة الفلاحية ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج.

المحور الثالث: دور القطاع الفلاحي في التنمية بولاية أدرار.

أولا: التعريف بالولاية¹

ولاية أدرار هي ولاية حدودية تقع في الجنوب الغربي للجزائر. هي الولاية رقم 01 في تصنيف الولايات حسب تنظيم الإداري الجزائري. لها حدود مع كل من مالي وموريتانيا، و الصحراء الغربية ويسود في الولاية المناخ الصحراوي، وأغلبية تضاريسها رملية مع مناطق جرداء صخرية في شمال الولاية تسمى الحمادات، وكما يغلب الطابع الريفي الحضري على الولاية، وحجم السكان فيها صغير نسبيا مقارنة بمساحتها. أهم مدنها أدرار، تميمون، رقان، تسابيت، زاويةكننة، تمنطيط، أولف فنوغيل وزاوية الدباغ، برج باجي مختار على الحدود مع مالي.

تبلغ مساحة الولاية 427.000 كيلومتر مربع، عدد سكانها 441800 نسمة، تضم 11 دائرة و28 بلدية و299 قصر. مقسمة على أربع مناطق كبرى وهي: إقليم قورارة بمنطقة تميمون، إقليم توات بمنطقة أدرار، إقليم تديكت بمنطقة أولف وإقليم تانزروفت ببرج باجي مختار

يتميز موقعها الفلكي بانحصاره بين خطي الطول واحد شرقا و3 غربا وبين خطي العرض 20 و30 شمال خط الاستواء. ويعرف هذا الحيز الجغرافي باستواء سطحه وقلة ارتفاعه في معظم مناطقه التي تتخللها عروق وهي عبارة عن سهول تغطيها الكثبان الرملية المتنقلة بفعل الرياح المتعددة الاتجاهات وأهم هذه العروق هي عرق شاش عرق اليابس وعرق ايقدي والعرق الغربي الكبير. ويشتمل هذا الموقع الجغرافي المميز على رق واسع الأطراف يتمثل في مناطق مستوية السطح تغطيها الحصى ولا توجد بها مظاهر للحياة كرق تنزروفت ورق أفطوط. وبأقاليم ولاية أدرار سبخات كثيرة وهي مستنقعات وأهم هذه السبخات هي: "أزل ماتي" جنوب رقان وسبخة مكرغانبتديكت التي يصب فيها كل من وادي أسوف ووادي الحامات الموسمين وسبخة تميمونوتمنطيط

¹ مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

المشهورتان. وأما الهضاب المتواجدة بالولاية فمنها هضبة تادمايت التي يصل أقصى ارتفاع فيها إلى حوالي 600 م وهضبة الأقلاب الواقعة بحدود الولاية مع ولاية تندوف ومنها ينبع وادي شناسن الذي يندثر في عرق شاش ويصل أقصى ارتفاع فيها إلى حوالي 738 م. وسهول الولاية هي عبارة عن منخفضات ضيقة تمتد بالجهة الشرقية للقسم الجنوبي لوادي الساور مع القسم الأعلى لوادي المسعود الذي هو امتداد له نحو الجنوب. وتتحدث بعض الروايات.

يهتم معظم سكان ولاية أدرار بالزراعة المعاشية المروية التي تلبي حاجيات السكان بالدرجة الأولى. تعتبر الولاية من المصادر الزراعية المعتبرة بالجزائر، بسبب توفر كميات معتبرة من المياه الجوفية مما يسهل عملية استصلاح الأراضي الصحراوية، إلا أن ضعف التسويق الفلاحي يقف عائق أمام ازدهار الزراعة الكثيفة. مشاريع الدولة الخاصة بتطوير الفلاحة في الولاية لم تأخذ البعد البيئي وخصائص الزراعة الصحراوية أو نظام الواحات بعين الاعتبار، مما ساهم في فشل وتراجع الإنتاج الزراعي عامة. في إطار تربية الماشية تعتبر برج باجي مختار الأولى في الولاية. وتقام فيها تظاهرة سنوية تسمى بعيد الجمل.

ثانيا: واقع القطاع الفلاحي للولاية

01- القطاع الفلاحي بالأرقام¹

- تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بولاية أدرار بـ 366.077 هكتار، والمستغلة منها تقدر بـ 35.806 هكتار.
- المساحة المسقية تقدر بـ 29.038 هكتار.
- بلغ العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية: 27.438 منها 21.195 بالقطاع الواحاتي، و6.243 بقطاع الاستصلاح.
- عدد المربون 1254.
- الموارد المائية المستغلة:
- الآبار العميقة: 1044 بئر بمنسوب 9.200 ل/ثا.
- الآبار العادية: 6.626 بمنسوب 15000 ل/ثا.
- الفقارات: 1829 فقارة منها 677 فقارة حية و1.152 فقارة ميتة بمنسوب 2900 ل/ثا.

¹ مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

02- الإنتاج الفلاحي بولاية أدرار:

○ الإنتاج النباتي: مبينا في الجدول التالي:

المنتج	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
التمور	28.327	937.604
الخضروات منها:	4.520	715.605
الطماطم	1.110	225.978
الخضروات المحمية	93	50.838
الحبوب منها:	12.918	371.150
تحت الرش المحوري	7.190	226.500
الأعلاف	1.650	310.780
البقول الجافة	135	754
الزراعات الصناعية (تبغ- حنة - فول سوداني)	1.941	358.888

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار

○ الإنتاج الحيواني:

● تعداد الرؤوس:

- الأبقار: 882

- الأغنام: 425.000

- الماعز: 127.500

- الإبل: 44.370

● الإنتاج: مبينا في الجدول التالي:

المنتج	الكمية
اللحوم الحمراء (قنطار)	61.400
اللحوم البيضاء (قنطار)	8.600
الحليب (لتر)	12.152.822
الجلود (قنطار)	4.794

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

03-أهم المناطق الصالحة للزراعة والاستثمار بولاية أدرار:

الدائرة	البلدية	المنطقة
زاوية كنتة	انزجمير - زاوية كنتة	عين الفتح - سطح عزي
فنوغيل	فنوغيل	باعمر
تسابيت	اسبع	حمادة الراية
أوقروت	أوقروت	زاوية سيدي عبد الله - بوقمة
أولف	تيمقطن	محمد بوضياف

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

04-التحفيّزات الممنوحة للفلاحين والمستثمرين:¹

في إطار برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مجموعة من التحفيّزات لفائدة الفلاحين والمربين والمستثمرين وهذا من أجل تكثيف الإنتاج وتطوير المساحة الفلاحية المستغلة وأهم هذه التحفيّزات هي:

○ الدعم الفلاحي:

- دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة
- دعم الأسمدة المخصصة لزراعة الحبوب
- دعم نزع النخيل غير منتجة أو المصابة بالبيوض
- دعم تجهيزات الري الزراعي (الرش والتقطير)
- دعم انجاز وصيانة هياكل الري الزراعي (آبار عادية - آبار عميقة)
- دعم مختلف الشعب الفلاحية (الحبوب - النخيل - البطاطس - الحليب...)
- القروض البنكية: يستفاد منها عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب شروط هذا الأخير وتتمثل في:

- القرض الرفيق: هو قرض موسمي بدون فوائد موجه للفلاحين والمربين ومدته سنة واحدة.
- قرض التحدي: هو قرض استثماري بدون فوائد خلال خمس سنوات الأولى، موجه لتمويل العمليات التالية:
 - إنشاء وتجهيز مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.
 - تدعيم قرارات الإنتاج للمستثمرات الموجودة في الميدان.
 - تكثيف، تحويل وتثمين المنتج الزراعي والحيواني، وتوزيع وتصدير المنتوجات الفلاحية.

¹مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

- القرض الفدرالي: يستفيد منه محولي المنتجات الفلاحية المتعاقدين ومع الفلاحين المربين (صناعة الطماطم المركزة، تحويل الحليب...)
- 05-أهم الشعب المقترحة للاستثمار بولاية أدرار:
- شعبة الحبوب: تكثيف وتطوير زراعة الحبوب.
- شعبة الخضروات: تكثيف وتطوير زراعة الخضروات المبكرة، تكثيف وتطوير زراعة الطماطم الحقلية.
- شعبة التمور: تكثيف وتطوير الإنتاج.
- شعبة اللحوم الحمراء والبيضاء: تطوير وتكثيف انتاج اللحوم بنوعيتها.
- شعبة الحليب: تطوير الزراعات العلفية، تطوير تربية البقر الحلوب.
- شعبة التخزين والتبريد والتعليب.

خاتمة

- للقطاع الفلاحي بالجزائر أهمية بالغة في بناء ونمو الاقتصاد الوطني، حيث يدر دخلا لنسبة من السكان ويساهم في تمويل عملية التنمية، ونظرا لأهمية هذا القطاع تطرقنا لدراسة هذا الموضوع من خلال هذا البحث المعنون بـ مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي "ولاية أدرار نموذجا" وتم استخلاص النتائج التالية:
- تمثل التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة، الطبيعية، البشرية، المالية والتكنولوجية. لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الفلاحي، وتؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني.
 - أبدت الجزائر إرادة قوية في تطوير وترقية الاستثمار بانتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي، وسن العديد من القوانين والتشريعات والضمانات المحفزة للاستثمار.
 - الأهمية النسبية لقطاع الفلاحة في بنية الاقتصاد الوطني مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.
- انطلاقا من نتائج الدراسة وفي ظل التدهور الكبير الذي تعرفه عائدات النفط، يجب على السلطات العمومية الاهتمام أكثر بتحسين الأداء للقطاع الفلاحي.
- وبالنظر إلى الإمكانيات المتاحة وتنوع المنتجات الفلاحية فإنه يمكن الوصول إلى مستويات كبيرة من الإنتاج تسمح بتحقيق الأمن الغذائي والرفع من قيمة الصادرات الفلاحية، وذلك بمواصلة ترشيد سياسة الدعم الفلاحي بالموازاة مع عصرنة آلات وطرق الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني.

على الدولة العمل على زيادة المساحات المروية من المياه الجوفية، السطحية والمتجددة، خاصة في الزراعات الاستراتيجية للحد من تأثيرات قلة الأمطار كما هو الوضع في ولاية أدرار التي تعاني من الجفاف، ورفع كفاءة شبكات الري الحكومية.

كما يجب أن يرافق تحسين حوافز الاستثمار، إقامة بيئة مؤسسية تساعد على تحسين النفاذ إلى الأسواق، وتضمن انتشار المعلومات وتحدد المعايير وتوفر الإطار القانوني والتنظيمي المناسب.

قائمة المراجعوالإحالات:

- 1- عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967.
- 2- محمد علي داهش، زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، 2004.
- 3- عائشة كبلي، حدة فروحات، مساهمة سياسة الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017،
- 4- عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2010/08، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 5- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
- 6- مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.